وكان الرفض العربي للتقسيم بمثابة اعلان حرب، سرعان ما اندلعت، فعلاً، بين قوى غير متكافئة، أدّت الى ما أدت اليه من نتائج. واستخلص المؤلف ان بروز الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني كان «ظاهرة ملازمة لسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية، وثابتة فيها، منذ العام ١٩١٨» (ص ٤٥٩). وقد استند الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني «الى أسس تتوخّى كل البراهين اللازمة لاثبات عدالتها». غير ان مقاومة الحركة الوطنية الفلسطينية لهذا المشروع، وفقاً لاستنتاجات المؤلف، «عجزت عن منع تحقيقه، وعجزت، كذلك، عن تحقيق أي من الأهداف التي تتناسب مع حجوم الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلها عرب فلسطين خلال الأعوام الثلاثين التي شهدت اطراد العمل لبناء الدولة اليهودية على انقاض الوجود القومي لشعب فلسطين» (ص ٤٥٩).

وعزا المؤلف اسباب ذلك الى جملة من الأسس غير المواتية التي وسمت سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية، فجعلتها قليلة الفعالية. وأبرز تلك الأسس كان التناقض في سياسة الحركة الوطنية بين رفضها للمشروع الصهيوني، وتمسّكها، في الوقت ذاته، بنهج التعاون مع بريطانيا المؤيدة له، وتأخّر الوعي السياسي عن أهداف السياسة البريطانية وصلتها الوثيقة بالصهيونية، واصرارها على المضيّ في مساندة مشروعها، اضافة الى ما اعترى وعي قيادة الحركة الوطنية من امكانية اقناع بريطانيا بوقف دعمها للمشروع الصهيوني، حتى بعد ان ظهر لها اصرار بريطانيا على دعمه. ومن تلك الاسس، أيضاً، عجز قيادة الحركة الوطنية عن التصدي لتمثيل البلاد بأسرها، بعربها ويهودها، وتخلّفها عن البحث عن تحالفات مع القوى والتيارات المناوئة للصهيونية. وفي مقابل ذلك، بالغت القيادة في تصور أهمية الاهتمام العربي، والاسلامي، بفلسطين، وفي تصور فعالية المساندة التي يمكن ان يقدّمها العرب والمسلمون الى عرب فلسطين، وبالتالي ايلاء حكام البلاد العربية دوراً في صياغة السياسة الفلسطينية وعدم الانتباه الى العوامل التي دفعتهم الى التدخل في الشأن الفلسطيني.

ملاحظات عامة

بعد العرض الموجز لما تضمّنه الكتاب من مقالات، لا بدّ من تسجيل بعض الملاحظات على منهج الكتاب. ولعل ما أورده المؤلف في مقدمة كتابه من شأنه ان يشكل مدخلاً مناسباً لاثارة تلك الملاحظات، التي جاء ابرزها متعلقاً بالمصادر. فالكتاب غطّى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، برمّتها، منذ سنة ١٩١٨ وحتى ١٩٤٨، من خلال قراءة الاحداث المتصلة بالرفض السياسي الفلسطيني للمشاريع السياسية المطروحة لتسوية الأزمة. وعلى الرغم من ضخامة هذا العمل، فان مراجعه ومصادره جاءت محدودة، قياساً مع الفترة والموضوع الذي عالجه. وهذا ما أشار اليه المؤلف، بنفسه، في مقدمته. فبعد ان شرح الظروف الصعبة التي تعرّض لها خلال اعداده الكتاب في بيروت، لفت النظر، أيضاً، «الى الظروف الصعبة التي تمّ فيها العمل في الكتاب في قبرص». وعلى هذه الارضية، طالب القارىء بـ «الانصاف، فيغض النظر عن النواقص التي قد يكون سببها غياب المراجع والمصادر اللازمة» (ص ١٠). لكنه أشار، في الوقت عينه، الى «ان هذا لا يلغي النقص الناجم عن غياب عدد من المؤلفات الهامة التي غطت تلك الفترة، وخصوصاً منها مؤلفات قادة شاركوا في صنع الاحداث، وكانوا شهوداً عليها» (ص ١١).

وبالفعل، فقد أدّى نقص المصادر والمراجع الى اعتماد عدد قليل منها لا يتناسب وموضوع الكتاب، او اعتماد المصدر ذاته في الاستناد الى مصادر أخرى واردة في متنه، الأمر الذي أخلّ، اخلالاً واضحاً، ببعض القواعد المنهجية، والتي لا تشفع معها أية اسباب أو اعذار تتعلق بأوضاع أمنية، أو اجتماعية، أو خلافها.

والملاحظة الثانية تتعلق، بالاساس، بطبيعة المنهج الكتابي وشكله، وهو ما أشار اليه الكاتب، أيضاً، في مقدمته، اذ قال: «لم يرد في ذهني ان يأتي هذا الكتاب تأريخاً للحركة الوطنية الفلسطينية، بل تعمّدت ان يكون قراءة لهذا التاريخ» (ص ١٠). ولعل المنهج الذي اختاره المؤلف أملى العديد من الضرورات المتعلقة بتبويب الكتاب، وطبيعة الاقتباس فيه. لذا، جاء بعض الاقتباسات طويلاً. ويبدو ان المؤلف آثر ايرادها على هذا النحو، حرصاً منه على سلامة قراءة الاحداث وايرادها على لسان القوى السياسية التي قامت بها. اضافة الى ذلك، لجأ الكاتب الى استحضار الوثيقة، أو الواقعة، أكثر من مرة، انسجاماً مع منهجه الكتابي، الأمر الذي أوقعه